دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | الساحل الغربي لمدينة الحسيمة: التحولات المجالية وإشكاليات التنمية والإعداد إقليم الحسيمة - جهة طنجة - تطوان - الحسيمة - المغرب |
| المصدر: | منشورات مجلة العلوم القانونية - سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية |
| الناشر: | ميمون خراط |
| المؤلف الرئيسي: | العلالي، سعيد |
| مؤلفين آخرين: | بن عبدالمالك، إدريس(م. مشارك) |
| المجلد/العدد: | ع10 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 2018 |
| الشهر: | مايو |
| الصفحات: | 81 - 107 |
| رقم MD: | 1149347 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| اللغة: | Arabic |
| قواعد المعلومات: | IslamicInfo |
| مواضيع: | التخطيط العمراني، التنمية المستدامة، الأرياف المغربية، السواحل الغربية، المغرب |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/1149347 |

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# الساحل الغربي لمدينة الحسيمة: التحولات المجالية وإشكاليات التنمية والإعداد

# (إقليم الحسيمة ـ جهة طنجة ـ تطوان ـ الحسيمة/ المغرب)

**سعيد العلالي**
رئيس مصلحة بمديرية إعداد التراب الوطني
طالب باحث بسلك الدكتوراه
**ادريس بن عبد المالك**
طالب باحث في سلك الدكتوراه

**مقدمة:**

يعتبر المجال الريفي وخاصة الساحلي منه غير قادر على تحمل طبيعة عيشه الأولية، بل تعددت الضغوطات وتنوعت، مما أدى إلى خلق دينامية مست بشكل عميق المركبات الإجتماعية المجالية المحلية في درجة بقائها ودرجة تداخلها وتأقلمها ومسايرتها مختلف التغيرات التي تطرأ على المجال والإنسان على حد سواء. وفي مجال دراستنا – الجماعات القروية الساحلية غرب مدينة الحسيمة- لا يكاد الباحث يقترب من ملامسة بعض مظاهر هذه الديناميات كالتغيرات التي تطرأ على العقار من تفتيت وتجزيئ وخاصة على الطريق الساحلية، وكذلك الأرقام السلبية المسجلة للهجرة الداخلية بالمنطقة كمنطقة طرد، بالإضافة إلى التغيرات التي يشهدها النسق العمراني وأنظمة الإنتاج، حتى يجد الباحث نفسه أمام فوارق مجالية شاسعة لا على مستوى البنيات التحتية وبنيات الخدمات، ولا على مستوى مكاسب النمو... بين المجال المدروس وبين الضفة الشرقية منه أي الجماعات الساحلية شرق مدينة الحسيمة أو ما يطلق عليه" القطب الحضري للحسيمة الكبرى.

يتعرض الشريط الساحلي الغربي للإقليم لشتى أنواع التدهور الطبيعي "التعرية المائية المركزة في أحواض الأودية المتواجدة على طول الشريط، يتعرض لظاهرة التساحل أو تآكل الساحل بشكل مستمر... والضغط البشري المتزايد على حساب المناطق الخضراء والمساحات الزراعية –نموذج سهل النكورغيس– "، وهو في مجمله مجال هش من حيث تزايد وارتفاع منسوب الضغط، في حين أن الشريط الغربي للإقليم لم يصل بعد إلى نقطة اللاعودة[1]critiquele point فبالرغم من وجود مظاهر التدهور الطبيعية (تعرية مائية وخاصة بأعالي الأحواض النهرية، انجراف التربة، تراجع الغطاء النباتي والفيضانات...).

يعتبر التأثير النشاط البشري –من حيث طبيعة الأنشطة الفلاحية الممارسة، وتوزيع الساكنة بالمجال والخصائص الديموغرافية نسبة إلى المساحة الإجمالية للجماعات المعنية...–أحد الاعتبارات الأخرى دفعتنا إلى اختيار هذه المنطقة لتقديمها كإحدى المجالات الكبرى والإستراتيجية في حوض البحر الأبيض المتوسط التي يجب أن تستفيد من برامج السياسة العمومية للدولة كإحدى أهم مجالات الاستقطاب شمال المغرب. ومن ذلك وصول بعض المجالات الهشة نتيجة تظافر وتوافر وتداخل مجموعة من المؤشرات الطبيعية والبشرية السلبية قد تؤدي بالمجال المعني مزيد من التدهور وفقد التوازن الترابي مع باقي المجالات الأخرى المجاورة. ويمكن أن نسوق أمثلة في هذا الباب كظاهرة التصحر في أطراف الصحراء الكبرى ...

1 – نقطة اللاعودة أو نقطة الخطر، أو النقطة الحرجة إلى غير ذلك من التسميات والترجمات ل le point critique، هذه الأخيرة وهي نظرية وقاعدة علمية يمكن توظيفها في شتى المجالات العلمية الدقيقة كالرياضيات الفيزياء، الكيمياء، الجيولوجيا، والهيدرولوجيا، والجيومورفلوجيا... كما يمكن توظيفها أيضا في مجال العلوم الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وفي مجال التمنية والإعداد أيضا... وهي تعني وصول الأمر إلى مستوى أو إلى درجة لا يمكن بعده مهما كانت الظروف أن يعود إلى الحالة التي قبلها أو الرجوع إلى الحالة الأولى، ومن ذلك وصول بعض المجالات الهشة نتيجة تظافر وتوافر وتداخل مجموعة من المؤشرات الطبيعية والبشرية السلبية قد تؤدي بالمجال المعني مزيد من التدهور وفقد التوازن الترابي مع باقي المجالات الأخرى المجاورة. ويمكن أن نسوق أمثلة في هذا الباب كظاهرة التصحر في أطراف الصحراء الكبرى ...

## أولا: تحديـد المفاهيـم:

### 1-مفهوم التحولات والديناميات المجالية:

تطرح التحولات المجالية كحالة المرور من صنف مجالي -اجتماعي إلى آخر، سواء عبر الإنتقال أو من ناحية إعادة ترتيب وبناء العناصر، بطريقة جماعية وذات ارتباط وثيق بالهياكل المجالية والإجتماعية، كما يمكن أن تكون وظيفية أو ثقافية وحتى جغرافية، لنكون أمام حالة انتقال من مجتمع إلى آخر.

أما الديناميات المجالية فتطرح من خلال الصورة الجديدة لتحرك الإنسان فوق مجاله الطبيعي، بحيث أصبح الحديث عن الهجرة سواء الداخلية منها أو الخارجية، والنزوح القروي، والتحركات الظرفية، ودينامية الإقامة والسياحة، الأنشطة الاقتصادية...، كما أصبح المهم في دراستها يتركز حول حتمياتها ونتائجها، وهو نظام من العلاقات المترابطة بين مجالات الإنطلاق ومجالات الإستقبال وأوساط المرور.

ويكاد يجمع أغلب الدارسين أن القرن العشرين هو عهد الديناميات الاجتماعية والإقتصادية والإختلالات المجالية الكبرى، وفي هذا الصدد يحدد كل فابيونلورون، تييري أو، نيكولاس كولومبيل، وفرانسوا كومب تعريفا دقيقا للمجال بأنه "عبارة عن مساحة محددةتسكنها مجموعة بشرية مع موارد، هذه المجموعة تعيش وسط مجتمع تمارس أنشطة إقتصادية، والتي تتحرك لاستغل المواقع هذا المجال. فاشتغال هذا النظام يتطلب طرق استغلال مختلفة تتراوح من السائل إلى البنيات التحتية، وتنتج عنه تأثيرات على البيئة... ولفهم إدارة المجال، لابد أن تحلل وبشكل دقيق خصائصه الديمغرافية، الاجتماعية، الاقتصاديةوالبيئية"[2].

وفي المغرب فبالرغم من تعدد التدخلات الضخمة والكبيرة التي أولاها هذا الأخير منذ الاستقلال سواء لاستصلاح أوساطه الطبيعية المتضررة، أو للحد من تأزم

2 - Enjeux territoriaux et méthodesd’analyse(2007) : conception d’un coursd’ingénierie pourl’aménagementdurable .Fabien Leurent, Thierno Aw, Nicolas Coulombel, François Combe.

الأوضاع الإجتماعية بالمجال الريفي، ونورد هنا على سبيل المثال مشروع بناء السدود للوقاية من الفيضانات، سياسة استرجاع واستصلاح الأراضي الزراعية المسقية التي بدأت سنة 1960 وما تلاه بعد ذلك من استصدار قوانين كظهير 28 ماي 1975 المنظم لهذه الأراضي، إضافة إلى إرساء سياسة وبرامج ومخططات قطاعية كان الهدف منها الحد من الهجرة القروية ومنها الإعفاءات الضريبية ومساعدة الفلاحين الصغار إلى غير ذلك، فإن تلك المخططات والبرامج كان مآل بعضها الفشل وفي أحسن الأحوال استبدالها بأخرى حتى يعاد نفس السيناريو بنفس الامكانات والمقاربات وربما بنفس الفريق التقني والسياسي حتى، لذلك كان لزاما على المغرب أن يفكر في مقاربات جديدة تضع الانسان في قلب العملية التنموية آخذة بعين الاعتبار كل نقاط القوة والضعف وكل الظروف في مجال الاستقرار، ومن ثم كان لابد من سن قوانين وتشريعات تؤسس لمبدا الحكامة والعدالة، والنجاعة الترابية.

أما شمال المغرب ومن منطقة الريف الأوسط، فقد دأب المغرب منذ فجر الاستقلال على إرساء مخططات مجالية كبرى لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجالات الريفية والتقليص منن الفوارق الترابية بين مغرب الاستعمار الاسباني ومغرب الاستعمار الفرنسي، ومن ذلك وضع مشروع (التنمية الاقتصادية للريف الغربي) "الديرو" الذي كان الهدف منه تثبيت السكان في القرى وذلك عبر ربط القرى بشبكات الاستقرار والقرب، إضافة إلى تبيت الاتربات على السفوح الشمالية والجنوبية لجبال الريف، وذلك بغرسها بالأشجار المثمرة المتوسطية... إلاأن هذا المشروع حسب البعض لم يتحقق منه شيئا[3].

وبناءا على ما سبق فان المهم في الموضوع هو ارتباط التحولات والديناميات بالتنمية المحلية، سواء طرحها كإشكالية مصيرية، أو من ناحية الإكراهات التي تواجه تحقيقها، فإذا لم تقترن التنمية وتواكب حجم الديناميات المجالية – سواء منها السلبية

3 – مصطفى أعراب (2002): "الريف بين القصر، جيش التحرير، وحزب الاستقلال"، منشورات اختلاف–13–الطبعة الثانية، ص 170.

أو الايجابية– فلا يمكن أن تحدث عن التهيئة أو الإعداد وبالتالي كسب الرهانات الإجتماعيةوالإقتصادية والتنموية.

**2 – مفهوم التنمية:**

يختلف مفهوم التنمية بحسب تعدد العلوم المرتبطة به، فحسبP.George[4] يرتبط مفهوم التنمية بالحقلين الإقتصادي والسياسي بمصطلح النمو، إلا أن هذا الأخير يتميز بالخصوص بتطور الأبعاد الإقتصادية أي مؤشر للإنتاج، والتي تهتم بالجوانب الكمية للإنتاج، إلا أن التنمية حسبه دائما تتحدد في صيرورة « Processus» تجانس أشكال النمو في المجتمع، وتخص إحداث تحولات نوعية وتغيرات بنيوية اجتماعية واقتصادية، ويضيف آخرون أن تكون مسترسلة في الزمان عبر مراحل متتالية ومترابطة.

كما يجب التفريق بين التنمية، والتقدم الإقتصادي الذي هو مجرد انعكاس لنمو اقتصادي، وعن النمو الإقتصادي الذي يوحي إلى المظاهر الكمية للظواهر ولا يهم التحولات البنيوية إلا بشكل غير مباشر.

وتتعدد الإشكاليات التي ترتبط بقضايا الإعداد والتنمية وهي كالآتي:

– الإشكالية المجالية: ذلك أن التنمية مظهر محسوس يحتاج إلى مسرح وقاعدة مجالية دائمة، بحيث يعتبر دور المجال فيها مصيريا وحاسما.

– الإشكالية الإيكولوجية: حيث تظهر التنمية كمسار طبيعي تلقائي، يحتل الإنسان فيها مكانا فرديا، يستحيل انتزاعه من عناصرها المتفاعلة فيها.

– الإشكالية الإجتماعية: بحيث يعتبر أهم عامل موجه لسيرورة التنمية طبيعة علاقة وتواصل الإنسان بمجتمعه، أين يحتل الإنسان المركز الذي تمر عبره جميع هذه التفاعلات.

– الإشكالية الثقافية: وتخص أهم عنصر محدد لوضعية الإنسان ضمن باقي التشكيلات، أين يبحث فيها عن الوسائل الممكنة للحصول على تنميته المادية والمعنوية.

4 - GEORGE P. (1984) : Dictionnaire de la géographie. PUF. Paris. 485p.

وخلاصة القول تعتبر التنمية مفهوما ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وظاهرة اهتدى إليها الإنسان منذ تواجده فوق الأرض لتحسين وتطوير ظروف ومستويات عيشه، والدفاع عنها، وبعيدا عن التقسيمات التي تعطى للتنمية بحسب تعدد الحقول المعرفية، فهي ظاهرة خاضعة للشمولية والإستمرارية، تنبع أساسا من التفاعلات المركبة التي تربط الإنسان بالطبيعة.

أما بالنسبة للتنمية المحلية وان تعددت الآراء حول مفهومها فهي تجمع على كونها طريقة إرادية لمجموعة من الفاعلين في مجال محدد، وبمقاييس مقبولة تسمح بتصور مستقبل هذا المجال، تركز بالأساس على قدرة تحركهم وإبعاد تلك النظرة القديمة التي تعتبر التنمية المحلية ظاهرة من احتكار فئة معينة أو مجتمع معين، وهي بذلك خطوة محلية في إطار شمولي، وتفضل الإعتماد على الموارد المحلية وتثمينها، وتهدف بالأساس إلى توحيد مجهودات كل الفاعلين المحليين من منتخبين ومهنيين وجمعيات ومؤسسات حكومية وساكنة، من أجل إنتاج مشروع تنموي من شأنه خلق نشاط ودينامية بين الموارد البشرية والمؤهلات من الموارد الطبيعية.

ومن هذا المنطلق تعتبر إكراهات التنمية المحلية من المواضيع الأكثر أهمية من حيث الدراسة والتناول، على اعتبار أنها تستلزم شروطا بشرية خاصة وظروفا طبيعية ملائمة، تغيب في أغلب الأحيان بالمجالات الريفية بالمغرب الهشة، تستدعي بشكل أساسي توفير الحد الأدنى منها، في إطار المقاربة التنموية التي تراعي الواقع البشري وحدود المؤهلات الطبيعية بهذه الأوساط الهشة.

أمام هذه القضايا المتعلقة بتفاعل الإنسان بوسطه الطبيعي انصب اهتمامنا على دراسة منطقة صغيرة في بيئة شبه رطبة في أغلب جهاتها من الريف الأوسط، عرفت تحولات عميقة في مظاهرها البشرية والطبيعية، وذلك قصد الإسهام قدر الإمكان في فهم وضبط أهم العوامل المسؤولة عن ذلك، ومحاولة تحديد مسارها وسبل الحد من نتائجها السلبية وتوجيه التنمية المحلية.

**3 – مفهوم الإعدادأو التهيئة:**

يكتسي موضوع إعداد التراب الوطني أهمية كبرى وذلك لارتباطه الوثيق بالعديد من المواضيع الآنية، من قبيل اللامركزية، الجهوية، الحكامة، التنمية...، هذه الأخيرة التي فرضت نفسها وبقوة على جميع دول العالم وجعلتها هي بدورها من بين أولى الأولويات التي تحاول جاهدة تحقيقه، ويعتبر الإعداد الجيد للتراب الوطني من بين الأسس التي تعتمد عليها التنمية في جميع المجالات، وسنتطرق أولا لتحديد مفهوم إعداد التراب الوطني، ثم لإدراج تطور مفهوم إعداد التراب الوطن.

يعترض محاولتنا لمقاربة مفهوم إعداد التراب ما أشار إليه دلوبدير "من السهل تكوين فكرة عما تعنيه عبارة إعداد التراب الوطني، ومن الصعب في نفس الوقت إن لم يكن من المستحيلإعطائها تعريفا أكيدا ومتكاملا"[5]

وإعداد التراب مفهوم واسع كل يعرفه بحسب تخصصه، "فبالنسبة للجغرافيا يعتبر بمثابة إعادة توزيع للموارد الطبيعية والبشرية، أما الاقتصادي فبالنسبة له فهو وسيلة للتوزيع المناسب للأنشطة الاقتصادية وللتنمية المحلية والجهويةو هناك من يجمع بينهما.

يعتبر إعداد التراب هو السياسة الاقتصادية والاجتماعية المعقلنة، التي يتبعها الإنسان لاستغلال الموارد الطبيعية وتحسين جودة المجال أو الوسط الترابي الذي يمارس فيه مختلف أنشطته، وفي نفس السياق نجد رولان يعرف إعداد التراب على أنه" علم وفن يهدف إلى تنظيم وتوزيع الفضاء الجهوي والوطني لمختلف الأنشطة البشرية حسب حاجات الفرد والجماعة".

وأما المخطط الخماسي 68–72 فقد عرف إعداد التراب بأنه: "إعطاء بعد جغرافي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أي الوصول إلى توزيع مجالي للأنشطة التي يمكن معها إنعاش عمليةالتنمية...". وعلى هذا الأساس "يتلخص

5 - André de Laubadère (1977): Traité de droit administratif: L'administration de l'économie ; Librairie générale de droit et de jurisprudence, paris, 454 pages.

مفهوم إعداد التراب الوطني في تلك العملية التقنية والفنية والسياسية والإدارية التي تتولى تحقيق تنمية شمولية ومتوازنة لجميع المناطق وجهات البلد، وذلك بالقدر الذي يخدم في نفس الوقت السكان عن طريق تحقيق توزيع عادل للثروات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية"[6].

وبالرغم من تعدد التعاريف التي أعطيت لإعداد التراب الوطني يبقى الرابط المشترك بينها هو أنه سياسة تهدف إلى الحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف جهات المملكة، وتحقيق التوازن المجالي والعدالة الاجتماعية، وذلك من خلال توزيع أفضل للسكان والأنشطة على مستوى التراب الوطني، من أجل التغلب على كل التحديات الديمغرافية والاقتصادية والبيئية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وإمكانات كل مجال على حدة.

**ثانيا: تقديم المجال المدروس وخصائصة (خريطة رقم 1):**

يمتد ساحل غرب إقليم الحسيمة على مسافة 100 كلم، يضم 6 جماعات قروية آيت يوسف واعلي، ازمورن، الرواضي، سنادة، بني بوفراح، بني جميل مسطاسة) وجماعتان حضريتان (بلدية أجدير، بلدية الحسيمة)، بالإضافة إلى بلديتي امزورن وبني بوعياش وجماعتي لوطا وايت قمرة وبني جميل مسطاسة المجاورة للشريط الساحلي.

6 – المجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني، الأمانة الدائمة،" واقع الحال، إعداد التراب الوطني 2004–2009"، الدورة الثانية، دجنبر 2009.

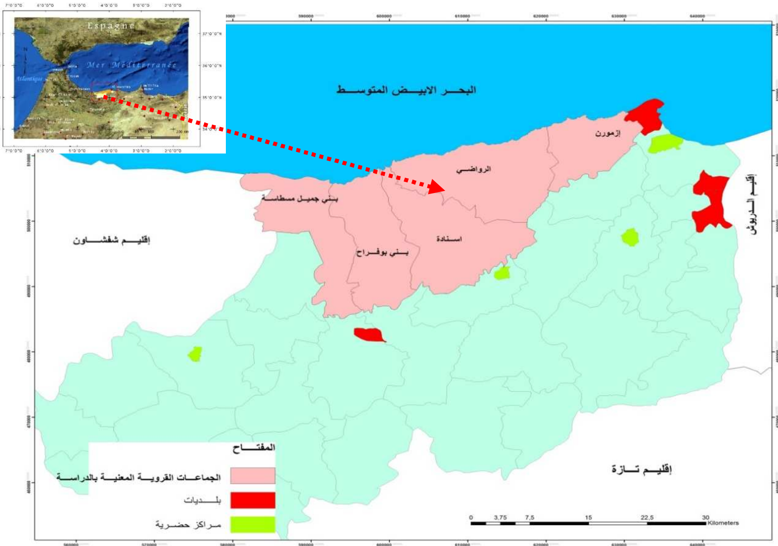


## 1- ساحل غرب إقليمالحسيمة غني بموارده وخصائصه الطبيعية مع تسجيل عوائق جيومورفلوجية ومناخية:

يتميز الساحل الغربي لمدينة الحسيمة بهشاشة موارده الطبيعية، وبموقع استراتيجي شكل خلال الفترات التاريخية السابقة أهم طريق وبوابة بحرية يصل المغرب الأدنى بباقي أقطار أوربا، يحد بالبحر الأبيض المتوسط شمالا، ومرتفات الخلفية كخط تقسيم المياه الذي اعتمد أساسا كحدود إدارية بين الجماعات المدروسة وتلك التي تليها مباشرة من ناحية الجنوب، يتشكل إطاره الصخاري أساسا من إرسابات قارية نيوجينية، ومواد فتاتيه مختلطة ضعيفة الصلابة.

يعتبر نشاط الرعي والزراعة البورية أهم ما يميز اقتصاد ممر بني بوفراح- آيت قمرة، وقد ساعد تدرج التضاريس من الجنوب نحو الشمال على إيجاد تنوع في الخصائص المناخية وكذا تنوع الموارد، وخاصة المنابع المائية والتشكيلات النباتية التي ساعدت على استقرار الساكنة.

يتميز ساحل إقليم الحسيمة بتنوع خصائصه الطبيعية والبشرية، فعلى مستوى الخصائص الطبيعية يمتاز الشريط الساحلي بالإنحذارات الشديدة حيث سيادة

الصخور المارنو–كلسية مع وجود توضعات رباعية على ضفاف الأودية العميقة. وفي اتجاه خلفية الشريط الغربي لمدينة الحسيمة نجد تلال قوية الإنحذار تحوم حول المنخفض الكلسي لبقوية، هذه الأخيرة تختزن فرشة مائية في غاية الأهمية.

أما الشريط الشرقي لمدينة الحسيمة نجد سهل نكور–غيس الذي يتميز بوجود التوضعاتالرباعية مع وجود فرشة مائية قريبة إلى السطح (عمقها يتراوح ما بين 10 إلى 15 متر)، لكن ارتفاع نسبة ملوحة التربة يؤثر على مردودية الأنشطة الزراعية المزاولة.

يطغى على مناخ المنطقة الطابع المتوسطي حيث فصل الشتاء دافئ وممطر مع ارتفاع نسبة الرطوبة، وصيف حار وجاف.

شكل رقم 1: التساقطات السنوية والمتوسط السنوي لساحل الحسيمة (1982-2012)

**شكل رقم 2: متوسط درجة الحرارة السنوية –الدنيا والقصوى– بمحطة الحسيمة ما بين** 2002-2008

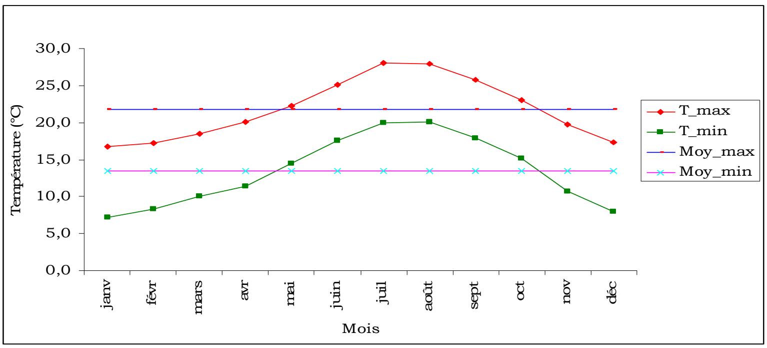

من خلال دراستنا لمختلف الخصائص الطبيعية لمنطقة الدراسة، يتبين أن المنطقة توجد في نطاق مناخي شبه رطب حسب تصنيف Emberger، وتبين أيضا أن الظروف المناخية لها تأثير مهم على الوسط من حيث نوع وتوزيع وكثافة الغطاء النباتي (سيادة التشكيلات الماطوراليةوالغابوية...) وكذا بالنسبة للتربة بحيث أن أغلب الأنواع السائدة تعاني الهشاشة إذا استثنينا المشارات المنخفضة في الأودية والسفوح الجنوبية

في الواقع رغم أن المنطقة عرفت خلال العشرين سنة الأخيرة تردد عدة موجات من الجفاف والتي أصبح لها تأثير واضح على الوسط. إلا أننا لا يمكن أن نستثني دور الإنسان في التدهور ونقصد هنا بدور الإنسان الجهات المسؤولة، بحيث أن في بعض الأحيان تصبح الطبيعة والمجالات الهامشية بكل مكوناتها (الإنسان، والمجال) عرضة لقرارات وبرامج تنموية لا ترقى إلى مستوى طموحات الساكنة القروية، مما يجعلها أو يكون مصيرها دائما التدهور والنقص فيما يخص الموارد الطبيعية مما يحتم على السكان التقليص من استبدال النشاط الرئيسي الذي هو الفلاحة بأنشطة أخرى قد تكون لها انعكاسات سلبية على استقرار الساكنة والبنية الديموغرافية ولما على المجال بأكمله، مما يكون مآلها الهجرة إلى المراكز الحضرية المجاورة (الحسيمة ومدن الشمال الغربي كتطوان وطنجة كوجهات استقرار)، وكأننا أمام ملحمة درامية بطلها وضحيتها الإنسان في نفس الوقت.

يبقى في الأخير معرفة ما إذا كانت مظاهر التطور الحالية، حلقة من حلقات الماضي، أم هي حالة ظرفية وليدة اليوم، قد تكون نتيجة تقلبات مناخية سوسيو-مجالية، وبالتالي باستطاعة المتدخلين عبر سن وبرمجة مشاريع تنموية، تراعي خصوصيات المنطقة والسكان وبالتالي إمكانية القضاء على مظاهر التدهور بشكل يعيد الثقة في نفوس السكان للاستقرار والبقاء في مواطنهم الأصلية، أم هي حالة مستمرة تدعو للقلق، قد يكون فيها الإنسان النصيب الأوفر من المسؤولية.

## 2-:الخصائص الديموغرافية والسوسيو- اقتصادية:

### 2-1: نبذة تاريخية عن المنطقة: تاريخ متنوع وغني:

يعود استقرار السكان بمنطقة الدراسة إلى آلاف السنين، فبالرغم أن باولباسكون وهيرمان فان دير واتسن[7] لم يؤكد أصول الساكنة على لسانهم – وخاصة بني بوفراح- فإن تاريخ ساحل الريف الأوسط هي منطقة ذات كثافة سكانية عالية وعرفت استقرار وتحضرا في وقت مبكر جدا، ولعل انتشار الموانئ والمدن الساحلية التارخية لخير دليل على ذلك، وقد لعبت دورا هاما في العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وتمكن السكان من فرض أنفسهم طوال تاريخ العصور الوسطى وإرساء ديناميكية للتبادل والتداول بين الأندلس والمغرب الأقصى (المغرب الحالي).

وتعكس أقدم المستوطنات البشرية على طول الشريط الساحلي للريف الأوسط انتشار مدن وثغور تارخية لعبت دورا مهما في التقارب بين سكان ضفتي المتوسط وإرساء قواعد أنظمة التبادل الاقتصادي والاجتماعي. ويشير أحمد بنعلي[8] إلى أهم هذه المدن التاريخية التي تمتد من الشرق إلى الغرب، فبالإضافة إلى روسادير (مليلية حاليا) التي كانت مختصة في تصدير العسل، نجد تارغاTargha، تيغيساسTigisas، تاغساTaghassa، الجبهة، مسطاسة، باديس، بوسكور(غرب مدينة الحسيمة) ثم مدينة أو ميناء المزمة التي لازالت بعض من أطلالها على مشارف غابة السواني بموقع نادي البحر الأبيض المتوسط سابقا شاهدة على الازدهار الاقتصادي والعمراني والحضاري الذي شهده ساحل إقليم الحسيمة بشكل عام منذ فجر التاريخ، بالإضافة إلى مدينة النكور (القرن الثامن الميلادي) التي كانت حلقة وصل ومركز تجاري بين مدينة فاس كعاصمة والضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

7 - Paul PASCON et Herman van der WUSTEN (1983) : Les BniBoufrah, Essai d’écologie sociale d’une vallée rifaine (Maroc); p.53.

8 - Ahmed BENALI (2006) : Aménagement étatique, gestion sociale de l'eau et dynamiques institutionnelles dans la PMH au MarocRéflexions à partir du cas du Ghiss(Maroc);

أما فيما يتعلق بمجال دراستنا –الجزء الغربي من سواحل الحسيمة- فبالرغم من وعورة التضاريس بهذه المنطقة نجد أن استقرار السكان غالبا ما يكون بمنافذ بحرية سهلة الولوج أو على ضفاف مخارج أحواض الأودية ونذكر من بين هذه المدن على التوالي بادس على الضفة اليمنى لواديبني بوفراح ومركز مسطاسة، لكن تبقى باديس مرفئا مهما سواء من حيث عدد السكان أو من حيث أهمية الأنشطة التجارية التي كانت تستقطبها وعلى رأسها تجارة الخشب بحيث كانت تعتبر "واحدا من الموانئ الأفريقية العظمى من صادرات الأخشاب إلى أوروبا"[9]، وقد وصفها الإدريسي[10] كونها" مدينة ذات كثافة سكانية توجد بها أسواق وبعض المصانع، تحيط بها قبيلة غمارة كحدود قصوى لبلدهم".

أما بالنسبة لمدينة بادس فيذكر ابن خلدون[11] أنها "واحدة من الموانئ الرئيسية في شمال المغرب، اشتهرت بتجارتها الواسعة مع الأندلس، وكذلك مع جنوة والبندقية وشرق البحر الأبيض المتوسط. وكانت تتضمن أعظم المعالم عمرانية، من حصون القصور والمساجد، والمدارس الدينية".

على عكس الجزء الغربي، يعتبر الجزء الشرقي من الساحل، والذي يتطابق مع سهل ساحلي واسع "نكور-غيس"، واحدة من المراكز السكانية القديمة جدا."إن وجود اثنين من الأودية، شبه الدائمين الجريان، وتربة خصبة نسبيا انطلاقا من المنبع الى المصب، وربما ساهمت الأسر المستقرة في وقت مبكر جدا من أن تظل هذه المنطقة مأهولة من قبل أكبر قبيلة من وسط الريف لمدة طويلة. إن الجوانب الأولى من التوسع العمراني لهذه المنطقة تعود إلى زمن وصول الفاتحين العرب الأولى، وتأسيس مدينة النكور التي احتلت الجزء الجنوبي من السهل الساحلي نكور-غيس والسد الموجود"[12].

9 - Paul PASCON et Herman van der WUSTEN (1983) : Les BniBoufrah, Essai d'écologie sociale d'une vallée rifaine (Maroc) ; p.53.

10 – الإدريسي المعروف في وصف افريقيا وأسبانيا، )1866(. ص. 204-205

11 – نفس المرجع،

12 – نفى المرجع،

يقول صبري أن مدينة "النكور" كانت ماهولة بالسكان ووصلت الى درجة متقدمة من التقدم الحضاري، وأضاف أنها شهدت نموا اقتصاديا ملحوظا نظرا لأنها تستغل موقعها الجغرافي للعب دور الوساطة التجارية بين المغرب وأوروبا، وخاصة لدى مسلمي اسبانيا في ذلك الوقت. بالإضافة إلى ذلك، فكتابات المرحلة تشير إلى وجود سهل شاسع يحيط مدينة النكور، وكان يعتمد نظام الري مما سمح بانتشار ثقافة واسعة في بناء حدائق واسعة تغرس فيها الأشجار المثمرة والورود"[13].

**2-2: تنوع ثقافي ولسني لساكنة المنطقة:**

ينتمي النسيج السكاني المستقر بمجال الدراسة إلى روافد قبلية مختلفة، فبينما نجد كل من جماعتي بني بوفراح وبني جميل مسطاسة تنتميان إلى قبيلة صنهاجة –التي استقرت تلقائيا بجبال الريف منذ القرن 9 الميلادي- نجد الجماعات الثلاث: اسنادة، الرواضي، إزمورن تنمي إلى قبيلة بني ورياغل وذلك حسب التقسيم الإداري لإقليم الحسيمة بالرغم من انتمائها إلى فخذة أو قبيلة بقيوة. هذا الإنتماء والانتساب القبلي غالبا ما كان يتسبب في مشاحنات ونزاعات قبلية حول حدود الأرض وعلى الموارد المائية خاصة في فترات الجفاف.

**2-3: الخصائص الديموغرافية:**

يتميز المشهد السكاني والسكني بضعف الانتشار وبالتركيز في مناطق أو مراكز حضرية دون أخرى، حيث نجد استقرار مكثف للساكنة(خريطة رقم 3) على الشريط الساحلي غرب الحسيمة، وذلك عكس الشريطالغربي للحسيمة حيث تباعد السكان واقتصار التركيز في المراكز الحضرية القروية الناشئة. وهذا راجع ربما إلى تداخل ظروف تاريخية، طبيعية، اجتماعية، وثقافية في هذا التوزيع.

أما فيما يخص البنية الديموغرافية، فمن خلال اطلاعنا على مختلف الدراسات التي أقيمت في الجماعات المعنية بالبحث نجد أن تطور عدد السكان (جدول رقم 1)

13 – جرمان عياش(1986):دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين،المغرب، الطبعة الأولى.

وبالتالي عدد الأسر لا يتعدى 0.9 ٪، وأحيانا يكون هناك تطور سلبي كما هو الحال بالنسبة لجماعتي اسنادةوالرواضي. وهذا التطور يؤثر أولا على الخصائص الديموغرافية (معدل الخصوبة، أمد الحياة، السن عند أول زواج، نسبة السكان النشيطين...) كما يؤثر على مردودية الساكنة النشيطة وبالتالي ايرادات مجال الاستقرار.

## ثالثا: مظاهر وأوجه التحولات المجالية بالساحل الغربي لمدينة الحسيمة:

### 1-: على المستوى الديموغرافي:

| الجماعات القروية | مجموع السكان 1994 | عدد الأسر 1994 | مجموع السكان 2004 | عدد الأسر 2004 | مجموع السكان 2014 | عدد الأسر 2014 | معدل النمو (٪) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بني بوفراح | 10280 | 1688 | 10296 | 1764 | 9653 | 1875 | 0.6– |
| بنى جميل مسطاسة | 8600 | 1176 | 9461 | 1313 | 9513 | 1444 | 0.05 |
| اسنادة | 10066 | 1552 | 9870 | 1601 | 9176 | 1733 | 0.7– |
| ازمورن | 3934 | 762 | 4437 | 864 | 5153 | 1213 | 1.49 |
| الرواضي | 9231 | 1484 | 8092 | 1467 | 7131 | 1572 | 1.26 |

**المصدر: استغلال شخصي لنتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى1994، 2004، 2014، المديرية الجهوية للتخطيط بالحسيمة**

فمن خلال استقرائنا لمختلف الإسقاطات الديموغرافية (هذه الاسقاطات استقيناها مباشرة من التقارير التحليلية الخاصة بالدراسات المتعلقة بوثائق التعميرSDAULMC،SDAU،PA، PDAR... لمراكز هذه الجماعات) في هذه الجماعات يتبين أن الشريط الساحلي لإقليم الحسيمة سيشهد تحولات كبيرة خلال العقدين المقبلين على مستوى البنية الديموغرافية، فباستثناء تطور عدد السكان الذي سيحافظ على نفس النسب، فان المنطقة ستشهد اتساع نسبة السكان النشيطين، ارتفاع

نسبة السكان في سن الشيخوخة، ارتفاع أمد الحياة....وبالتالي فهذا الوضع سيحدث تغييرات وتحولات سواء على العرض التنموي المحتمل(سوق الشغل، الأنشطة المزاولة، أحواض العمل...)، أو على العرض المجالي بمعنى زيادة الضغط على مراكز هذه الجماعات وربما حدوث اختلالات على مستوى التدبير والتخطيط الحضري.

فمن خلال تتبعنا لتطور عدد السكان بالجماعات المعنية بالدراسة استنادا إلى نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى (جدول رقم 1 ) تبين لنا تذبذب النمو الطبيعي للسكان، فتارة ينقص وتارة أخرى يزيد وهذا ينعكس بشكل مباشر على معدل النمو الطبيعي الذي نجده معدلا سلبيا في بعض الجماعات كبني بوفراح (–0.6) واسنادة (–0.7)، وذلك عكس معدل النمو المسجل في إحصاء 2004 في نفس الجماعات الذي كان ايجابيا. وهذه النتائج السلبية بالخصوص تعكس بعض أوجه الديناميات والتحولات في البنية الديموغرافية والسكانية للمنطقة والتي يمكن تفسيرها بنسبة السكان المهاجرين على اختلاف اسبابها (خريطة رقم 4) سواء من جماعة إلى جماعة أخرى مجاورة أو إلى خارج إقليم الحسيمة.

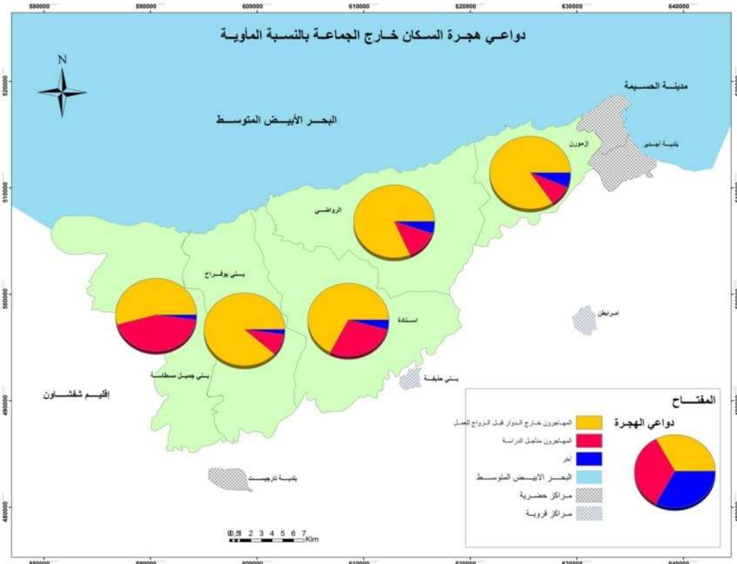

### 1-1: عدد وحجم الأسر:

تكتسي الأسرةأهمية بالغة في تقييم مستوى تقدم المجتمعات والمجموعات البشرية، ولهذا التقييم عناصر متعددة كحجم الأسرة ومعدل الخصوبة وعدد الأفراد بالنسبة لمساحة البيت الواحد، وبالنسبة لعدد الغرف إلى غير ذلك من المؤشرات، لكن في مجال دراستنا سنتوقف عن مؤشرين اثنين وهما عدد الأسر وحجم الأسر، وذلك لأن مجال الدراسة ذو طابع قروي. فمن خلال الجدول أسفله يتبين لنا الفرق المجالي بين جماعة وأخرى سواء من حيث عدد الأسر أو حجمها، فنلاحظ كلما اتجهنا من الغرب نحو الشرق إلا وتقلص حجم الأسر فنجد مثلا حجم الأسر ببني جميل مسطاسة 7.2 في حين نجد بجماعة الرواضي نسبة أقل 5.5 وتقل أكثر بجماعة ازمورن 5.1 بالرغم من تقارب عدد الأسر بالجماعات الثلاث وارتفاع مساحة جماعة بني جميل مسطاسة أو تكاد تساوي الجماعتين الأخريين.

**جدول رقم3: عدد وحجم الأسر**

| | بني جميل | بني بوفراح | اسنادة | ازمورن | الرواضي |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد الأسر | 1444 | 1875 | 1733 | 1213 | 1572 |
| حجم الأسر | 7.2 | 5.8 | 6.2 | 5.1 | 5.5 |

**المصدر: استغلال شخصي لنتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، المديرية الجهوية للتخطيط بالحسيمة**

وبناءا على ما سبق يتبين طبيعة الديناميات الديموغرافية على مستوى الجماعات المدروسة، بحيث لا يزال معدل الخصوبة مرتفعا ببعض الجماعات كبني جميل مسطاسة (3.4٪) واسنادة (2.3٪)، وهذه المؤشرات لها انعكاس مباشر على انفتاح وإبداع الساكنة لأنشطة اقتصادية أحسن مدرة للثروة، وكذلك المزيد من تفتيت

العقارات نتيجة التوارث... إضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية والفقر وهزالة الخدمات العمومية من صحة وتعليم.

**1-2: الساكنة حسب فئات الأعمار:**

يبين الجدول أسفله الخاص بفئات الأعمار أن الفئات الشابة التي هي في سن الشغل والتمدرس هي الفئة الأكثر انتشارا في الجماعات المدروسة، وتشكل قاعدة أساسية (57.64 كمتوسط) في هرم الأعمار في جميع الجماعات رغم وجود بعض الفوارق وهي مرتبطة بعدد السكان المسجلين في كل جماعة على حدة. وهذا في حد ذاته يؤثر على جودة الخدمات العمومية وارتفاع نسبة البطالة والانقطاع عن التمدرس في سن مبكر وهي مؤشرات لازالت تطبع جل الجماعات باستثناء جماعتي ازمورنوالرواضي اللتان عرفتا انخفاضا في نسبة البطالة ونسبة المنقطعين عن التمدرس (جدول رقم: 4)

جدول رقم 5: توزيع الساكنة حسب فئات الأعمار

| | اقل من 6سنوات | من 6 إلى 14 سنة | من 15 إلى 59 سنة | أكثر من 60 سنة |
|---|---|---|---|---|
| بني جميل مسطاسة | 13.6 | 24.6 | 54.1 | 7.8 |
| بني بوفراح | 10.7 | 22.4 | 57.1 | 9.9 |
| اسنادة | 12 | 21.7 | 56.9 | 9.4 |
| ازمورن | 9.4 | 20.1 | 60.6 | 9.9 |
| الرواضي | 9.9 | 19.3 | 59.5 | 11.3 |

**المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، المديرية الجهوية للتخطيط بالحسيمة**

| | عدد أرباب الأسر المستجوبين | عدد الأفراد المنقطعين عن التمدرس في كل العينة المستجوب | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|
| بني جميل مسطاسة | 69 | 82 | 24.47 |
| بني بوفراح | 93 | 83 | 24.77 |
| اسنادة | 85 | 71 | 21.19 |
| الرواضي | 77 | 68 | 20.29 |
| ازمورن | 46 | 31 | 9.25 |
| المجموع | 370 | 335 | 100 |

**المصدر: استغلال شخصيلنتائج الاستمارة الميدانية التي قمت بها سنتي 2013 و2014**

**2: الهجرة، منطقة طاردة للساكنة:**

قديما قال اليونانيون أن مقياس تقدم الشعوب هو أكثرهم هجرة وانتشارا في الأوطان الأخرى تعبيرا منهم عن الاعتزاز والافتخار بالمواطن اليوناني، لكن اليوم الهجرة أصبحت عبئ سواء على المنطقة الطاردة أو المنطقة المستقبلة.

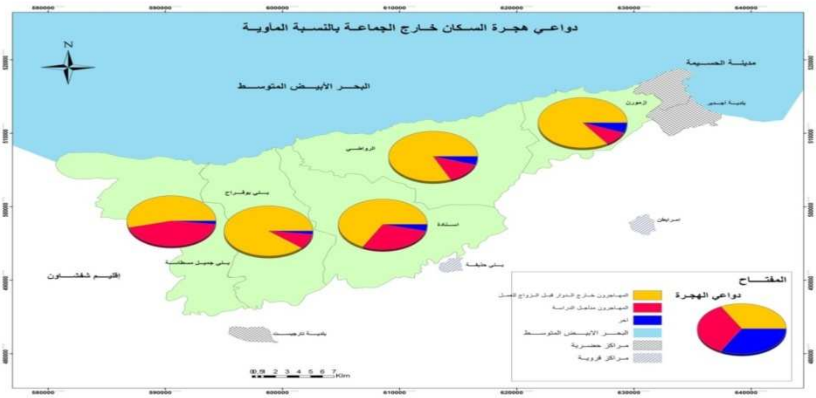

### 3: المشهد العمراني وطبيعة الأنسجة السكنية القروية والحضرية:

يغلب على المشهد العمراني في الجماعات المدروسة بشكل عام طابع التشتت ويتركز بشكل حصري في الأحواض النهرية والمجالات الرطبة عند المنحذرات، فقلما نجد دور سكنية منعزلة عصرية إلا بجانب الطريق الساحلية الذي يعبر ثلاث مراكز ثلاث جماعات (الرواضي، اسنادة، بني بوفراح)، غير أنه يمكن القول أن طابع العصرنة أو تواجد الدور السكنية العصرية يقل أو ينقص انطلاقا من جماعة إزمورن في اتجاه أقصى الغرب بجماعة بني جميل مسطاسة. هذا الوضع كما سلف الذكر راجع إلى عوامل تاريخية، اجتماعية، ثقافية متداخلة أثرت سواء على مستوى مسلسل التحديث والعصرنة الذي طرا على المواد المستعملة في البناء والتشييد بحيث انتقل السكان من استعمال الحجارة والطوب إلى استعمال الاسمنت والخرسانة وخاصة بعد الزلزالين اللذان ضربا المنطقة سنتي 1994 و2004.

**جدول رقم 6: طبيعة السكن المنتشر بالجماعات القروية غرب مدينة الحسيمة**

| | قروي أو تقليدي | عصري | آخر | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| بني جميل مسطاسة | 67 | 29 | 5 | 100 |
| بني بوفراح | 88 | 9.9 | 1.5 | 100 |
| اسنادة | 81.9 | 15 | 3.1 | 100 |
| الرواضي | 79.1 | 8.4 | 12.5 | 100 |
| ازمورن | 44.3 | 44.4 | 11.3 | 100 |

## ثالثا: أوجه تأثير التحولات المجالية على القطاعات الإنتاجية:

### 1-: في مجال الصيد البحري:

يلعب قطاع الصيد البحري أدوارا كبرى في النسيج الاقتصادي الوطني والجهوي والاقليمي، وذلك بفضل تأثيراته القبلية والبعدية، وكذا أسطوله الذي يتكون من 530 وحدة. ويشغل ما يقارب 2500 عامل، رغم ذلك، فإن القطاع مازال يعاني من مشاكل جمة من بينها الأوضاع الاجتماعية للبحارة وكذلك قلة وحدات لصنع الثلج ووحدات تخزين وانعدام تصبير السمك وتصديره.

رغم وجود موانئ مهمة على الواجهة الساحلية للمنطقة المدروسة، وعلى رأسها ميناء الحسيمة وميناء كلايريس الا أن عدد البواخر التي لا يتعدى عددها 530 خاصة بالصيد التقليدي و93 خاصة بالصيد الساحلي رغم أن هذه الفئات تناقصت مؤخرا بسبب أشغال التهيئة وإعادة الهيكلة التي شهدها ميناء الحسيمة.

ميناء كلايريس سنة 2014: ويلاحظ وجود عدد من قوارب الصيد سواء منها التقليدي او الساحلي

ميناء كلايريس سنة 1980: مكان تواجد الميناء الحالي

### 2 -: على مستوى النشاط الصناعي:

يعرف القطاع الصناعي ركودا كبيرا بسبب غياب الوحدات الصناعية التي من شأنها أن تشكل قاطرة التنمية بالإقليم، وعودة إلى لغة الأرقام فإن الإقليم يتوفر سوى

على 42 وحدة لا تكاد تشغل 3.8 بالمئة من السكان النشطين، وتطغى على هذا القطاع، الصناعة الغذائية حوالي 46 بالمئة والصناعة الكيماوية 27 بالمئة والنسيج والجلد 15 بالمئة، وتتواجد أهم المؤسسات بالمنطقة الصناعية بامزورن، وتشكل ندرة المواد الأولية القابلة للتحويل وضعف السوق المحلية والجهوية، وكذا ارتفاع أسعار القطع الأرضية المعدة لإنشاء الوحدات الصناعية أهم العوائق التي تبقي النسيج الصناعي بالإقليم في مستوى ضعيف.

**3-: على مستوى القطاع السياحي:**

يجمع كل المتتبعين للشأن الاقتصادي على كون السياحة تعد بمثابة طوق النجاة لهذا الاقليم لتجاوز الكثير من المعضلات الاقتصادية التي باتت تعرقل المسيرة التنموية للمنطقة، ولا شك أن إقليم الحسيمة يتوفر على مؤهلات سياحية هائلة تتميز بالتنوع، نظرا لوجود الشواطئ والموروث الغابوي والمآثر التارخية والبحيرات المائية والسدود والقرى السياحية والمحميات الطبيعية والمواسم الثقافية، ويعد القطاع السياحي قطاعا مكملا للنشاط الاقتصادي للإقليم. وتتشكل الطاقة الإيوائية بالإقليم من 64 فندقا مصنفا و12 فندقا غير مصنفة.

ويمكن القول أن القدرة الاستيعابية لإقليم الحسيمة اتسعت بعد إنجاز إقامة سياحية من الدرجة الأولى ميركيرMercure بطاقة استيعابية تقدر ب 2000 سرير. كما يلاحظ نقصا ملحوظا في عدد السياح الوافدين على الإقليم حيث بلغت نسبة الانخفاض 27 بالمئة، كما تم تسجيل انخفاض في عدد الليالي السياحية حددت ب4بالمئة، رغم أن بعض المنشآت السياحية استأنفت نشاطها مثل الإقامة السياحية بشاطئ تلايوسف ومركب محمد الخامس، هذا إضافة إلى مشاريع أخرى واعدة مرتقبة كالمحطة السياحية سوانيتا بشاطئ السواني بالجماعة القروية آيت يوسف واعلي، والمركب السياحي طوريس- كلايريس بشاطئ كلايريس بالجماعة القروية بني بوفراح.

**جدول رقم 7: تطور عدد الليالي وعدد الوافين على مختلف أصناف الفنادق بمدينة الحسيمة**

| | 2009 | | 2010 | | 2011 | | معدل الفارق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الليالي | الوافدين | عدد الليالي | الوافدين | عدد الليالي | الوافدين | |
| فنادق مصنفة | 636 31 | 148 19 | 460 29 | 304 16 | 421 33 | 538 20 | 33– |
| فنادق غير مصنفة | 573 16 | 731 13 | 989 28 | 112 23 | 947 19 | 164 15 | 15– |
| المجموع | 573 16 | 879 32 | 449 58 | 39416 | 53368 | 35702 | |

**المصدر: المندوبية الجهوية للسياحة بالحسيمة 2013**

### 4-: القطاع التجاري:

تشير الإحصائيات إلى أن قطاع التجارة بالإقليم يعرف انتعاشا ملموسا، ويعد هذا النشاط أكثر الأنشطة انتشارا على مستوى المراكز الحضرية والمجال القروي على حد سواء، حيث يتوفر الإقليم على عدة أسواق منتشرة عبر مختلف الجماعات -ومنها الجماعات المعنية بالدراسة- وتمثل الأسواق الأسبوعية النشاط التجاري السائد، بينما يتخذ نشاط هاته الأسواق بالمناطق الحضرية طابعا يوميا. يشغل قطاع التجارة بإقليم الحسيمة حوالي 11٪ من السكان النشيطين، ويعاني النسيج التجاري من مشاكل جمة لعل من أهمها المنافسة القوية من السلع المهربة من الجزائر واسبانيا وتراجع القدرة الشرائية وكذا تراجع عدد وأنواع المحلات التجارية التقليدية مقابل تسارع استنبات المحلات العصرية والجدول التالي يوضح ذلك.

| الجماعات | أنواع المحلات التجارية | السنة والعدد | |
|---|---|---|---|
| | | سنة 2004 | سنة 2013 |
| **بني جميل مسطاسة** | المحلات التجارية العصرية: دكاكين المواد الغذائية والأقمشة، محلات الحلاقة، مقاهي، محلات الألعاب والرياضة والنجارة إلخ. | 12 | 18 |
| | المحلات التجارية والحرفية التقليدية: الإسكافيين، الحدادين، محلات الصناعة التقليدية المرتبطة خاصة بالحلفاء والدوم إلخ. | 5 | 2 |
| **بني بوفراح** | المحلات التجارية العصرية: دكاكين المواد الغذائية والأقمشة، محلات الحلاقة، مقاهي، محلات الألعاب والرياضة والنجارة إلخ. | 24 | 40 |
| | المحلات التجارية والحرفية التقليدية: الإسكافيين، الحدادين، محلات الصناعة التقليدية المرتبطة خاصة بالحلفاءإلخ. | 6 | 3 |
| **اسنادة** | المحلات التجارية العصرية: دكاكين المواد الغذائية والأقمشة، محلات الحلاقة، مقاهي، محلات الألعاب والرياضة والنجارة إلخ. | 15 | 22 |
| | المحلات التجارية والحرفية التقليدية: الإسكافيين، الحدادين، محلات الصناعة التقليدية المرتبطة خاصة بالحلفاءإلخ. | 7 | 4 |
| **الرواضي** | المحلات التجارية العصرية: دكاكين المواد الغذائية والأقمشة، محلات الحلاقة، مقاهي، محلات الألعاب والرياضة والنجارة إلخ. | 32 | 44 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | المحلات التجارية والحرفية التقليدية: الإسكافيين، الحدادين، محلات الصناعة التقليدية المرتبطة خاصة بالحلفاء إلخ. | 5 | 4 |
| **إزمورن** | المحلات التجارية العصرية: دكاكين المواد الغذائية والأقمشة، محلات الحلاقة، مقاهي، محلات الألعاب والرياضة والنجارة إلخ. | 11 | 18 |
| | المحلات التجارية والحرفية التقليدية: الإسكافيين، الحدادين، محلات الصناعة التقليدية المرتبطة خاصة بالحلفاء إلخ. | 2 | 0 |

**المصدر: استغلال شخصيلنتائج الاستمارة الميدانية التي قمت بها سنتي 2013 و2014**

**رابعا: مقترحات الإعداد والتهيئة بالمجال الساحلي غرب مدينة الحسيمة ومواجهة الاكراهات:**

ارتأينا الى وضع هذه المقترحات التي ستكون نبراس ينيرويساهم في إرساء معالم نموذج تنموي جديد يتماشى وخصوصيات هذا المجال:

- تأهيل المجال الساحلي وخاصة الشواطئ التي يزخر بها الجانب الغربي من مدينة الحسيمة، بما يلزم ذلك من فك العزلة وربطها بكافة التجهيزات،
- تحسين الشروط البيئية وإرساء بنيات تحتية كقاعدة للجذب والاستقرار؛
- تشجيع الجمعيات والتعاونيات في ميدان المنتجات المجاليةles produits de terroirs
- تثمين المنتوج المحلي وخلق تعاونيات محلية وبيد عاملة محلية ودعم تسويقها، وخلق بنك معلومات ومنتوجات محلية،

• تأهيل المراكزالحضرية المحيطة بالساحل وخلق فرص الجاذبية والاستثمار المحلي؛

**2–: بعض الاكراهات التي يواجهها المجال المدروس:**

**ويمكن تلخيصها فيما يلي:**

• مخاطر الزلازل، والفيضانات المتكررة؛

• التمدن غير المراقب، تراجع الغطاء الغابوي، الرعي بالمفرط، تلوث المياه وتلوث البحر

• أنظمة مجاري المياه يؤثر على ديناميكية مجاري الأودية ويهدد جودة الأراضي؛

• النفايات الحضرية الصلبة والسائلة وسوء أو بطئ معالجتها؛

• ارتفاع نسبة ملوحة الفرشات بسبب زحف وانسلال الملونات الفلاحية ومياه البحر؛

• غياب رؤية تنموية منسجمة استشرافية للعمل والعملية التنموية بالمنطقة؛

• غياب وضعف المقاربة التشاركية بين الساكنة ومؤسسات الدولة وبين الساكنة والمجالس المنتخبة.

**خاتمة:**

يعتبر ساحل إقليم الحسيمة وضمنه الجماعات القروية الخمس المدروسة، من بين المجالات الأكثر دينامية وتحولا حاليا أكثر من أي وقت مضى في مجال الريف الأوسط. وبذلك أصبح الموضوع شاسعا ومعقدا، مما يجعل الدارس يعرف حالة من الارتباك والتردد كلما حاول الإحاطة بالإشكالية قصد تشخيصها بالدقة اللازمة، كما تعترضه صعوبة تحديد الأسباب الحقيقية لهذه التحولات. وهذا حال الجماعات القروية لساحل غرب مدينة الحسيمة، التي تعرف منذ وقت طويل تحولات

وديناميات على جميع الأصعدة، نتيجة الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية (المراعي، الغطاء النباتي، الموارد المائية) وتواتر فترات الجفاف، بالإضافة إلى المخلفات السلبية التي تركها المستعمر لا على الصعيد الاجتماعي أو الطبيعي. حتى أصبح من المفيد معرفة ما إذا كنا لازلنا أمام بيئة تستطيع المقاومة أم لا. بمعنى يمكن القول أن هذا المجال قد يكون -إن كنا مجانبين للصواب- تجاوز نقطة الحسم.

في الواقع رغم أن المنطقة عرفت خلال العشرين سنة الأخيرة تردد عدة موجات من الجفاف والتي أصبح لها تأثير واضح على الوسط. إلا أننا لا يمكن أن نستثني دور الإنسان في التدهور ونقصد هنا بدور الإنسان الجهات المسؤولة، بحيث أن في بعض الأحيان تصبح الطبيعة والمجالات الهامشية بكل مكوناتها (الإنسان، والمجال) عرضة لقرارات وبرامج تنموية لا ترقى إلى مستوى طموحات الساكنة القروية، مما يجعلها أو يكون مصيرها دائما التدهور والنقص فيما يخص الموارد الطبيعية مما يحتم على السكان استبدال النشاط الرئيسي الذي هو الفلاحة بأنشطة أخرى قد تكون لها انعكاسات سلبية على استقرار الساكنة والبنية الديموغرافية ولما على المجال بأكمله، مما يكون مآلها الهجرة إلى المراكز الحضرية المجاورة (الحسيمة ومدن الشمال الغربي كتطوان وطنجة كوجهات استقرار)، وكأننا أمام ملحمة درامية بطلها وضحيتها الإنسان في نفس الوقت.

يبقى في الأخير معرفة ما إذا كانت مظاهر التطور الحالية، حلقة من حلقات الماضي، أم هي حالة ظرفية وليدة اليوم، قد تكون نتيجة تقلبات مناخية وسوسيو- مجالية، وبالتالي باستطاعة المتدخلين عبر سن وبرمجة مشاريع تنموية، تراعي خصوصيات المنطقة والسكان ومن ثم إمكانية القضاء على مظاهر التدهور ومسايرة هذه التحولات بشكل يعيد الثقة في نفوس السكان للاستقرار والبقاء في مواطنهم الأصلية، أم هي حالة مستمرة تدعو للقلق، قد يكون فيها الإنسان النصيب الأوفر من المسؤولية.